Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

قضية تسليح ألمانيا الغربية للكيان الصهيوني (1960-1965): قراءة في الأسباب والدلالات واستراتيجية الرد العربي عليها

The issue of West Germany arming is the zionist entity (1960-1965): a reading of the causes, implications, and the strategy of the Arab response to it

بلعالية ميلود BELALIA Miloud

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المخبر: تاريخ الإنسان والعمران والتراث في منطقة حوض الشلف.

Academic Rank: Professor, Hassiba Ben Bouali University of Chlef, Faculty of Humanities and Social Sciences, Department of Human Sciences, Laboratory: Human History, Urbanism and Heritage in the Chlef Basin.

الايميل المهني للباحث m.belalia@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021-07-25 **تاريخ القبول:** 2022-01-26

الملخص:

يهدف البحث إلى كشف الخلفية التاريخية لموقف ألمانيا الغربية من قضية تسليح الكيان الصهيوني ورد الفعل العربي في التصدي لألمانيا. يعزى توتر العلاقات العربية الألمانية إلى صفقة الأسلحة السرية التي أقدم عليها المستشار كونراد أديناور وخليفته لودفيغ إرهارد. وكان رد الفعل العربي، توجيه الرئيس جمال عبد الناصر سنة 1965 دعوة إلى زعيم ألمانيا الشرقية والتر أولبريخت لزيارة مصر. وهكذا تعهدت ألمانيا الغربية بوقف تسليح الكيان الصهيوني بعد سنة 1965. والعودة إلى سياسة حظر تصدير الأسلحة إلى المناطق التي يسودها التوتر.

الكلمات المفتاحية:

كونراد أديناور، لودويغ إرهارد، فلسطين، جمال عبد الناصر، أحمد بن بلة.

Abstract:

The research aims to reveal the historical background of West Germany's position on the issue of arming the zionist entity and the arab reaction in confronting Germany. The tension in arab-german relations is attributed to the secret arms deal made by Chancellor Konrad Adenauer and his successor Ludwig Erhard. The arab reaction was that president Gamal Abdel Nasser in 1965 invited East German leader Walter Ulbricht to visit Egypt. Thus, West Germany pledged to stop arming the zionist entity after 1965. And to return to the policy of banning the export of arms to areas where tension prevails.

Keywords:

Konrad Adenauer, Ludwig Erhard, Palestine, Gamal Abdel Nasser, Ahmed Ben Bella.

مقدمة:

تعود جذور قضية تسليح ألمانيا الغربية للكيان الصهيوني إلى سنة 1958. إذ كان ذلك العام حافلا في الوطن العربي وفي أوروبا. ففي المنطقة العربية قامت الوحدة بين مصر وسوريا وأعلنت الجمهورية العربية المتحدة، وسقط حلف بغداد بعد ذلك بشهور قليلة. وفي أوروبا عاد شارل ديغول إلى الحكم من منفاه الاختياري. وكان رئيس الكيان الصهيوني بن غوريون وقتها يفكر على خطين: أن الصراع العربي الصهيوني سوف يزداد. وفي نفس الوقت فإن هذا الكيان يحتاج إلى حلفاء جدد لأن حلفائه التقليديين لم تعد فيهم الكفاية لسداد مطالبه. فالولايات المتحدة السند الرئيسي لا تريد أن تدخل بدعم عسكري مباشر للكيان الصهيوني. وفرنسا تغيرت العلاقة الخاصة بينها وبين الكيان الصهيوني حين طلب ديغول إغلاق مكتب ممثلها في وزارة الدفاع الفرنسية. أما بريطانيا فقد تراجعت قوتها بعد العدوان الثلاثي. في هذه المستجدات اتجه بن غوريون سنة 1959 إلى ألمانيا الغربية. وفي 14 مارس 1960 رتب أيزنهاور لقاء أديناور-بن غوريون في نيويورك بقصد عقد صفقة الأسلحة للكيان الصهيوني. وفي سنة 1964 بدأ المستشار الألماني الجديد إرهارد تنفيذ الصفقة التي أثارت رد فعل عربي سنة 1965.

الإشكالية: ما هي أسباب أزمة علاقات الدول العربية مع ألمانيا الغربية بعد سنة 1964؟ وما هي دلالات صفقة السلاح الألماني مع الكيان الصهيوني؟ وما هو الدور الذي قامت به الولايات المتحدة، وهل تحققت استراتيجية التصدي العربي لمحاولة ألمانيا الغربية تسليح الكيان الصهيوني؟

أهداف البحث: تكمن أهداف البحث في كشف انحياز الألمانية الغربية إلى الكيان الصهيوني في الصراع العربي الصهيوني ورضوخ أمانيا الغربية إلى الضغوط الأمريكية والصهيونية في تسليح للكيان الصهيوني والتعرف على حقيقة التصدي العربي في منع ألمانيا الغربية في إتمام صفقة تسليح العدو الصهيوني.

منهج البحث: اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة موضوع البحث وتحليل الموقف الألماني وردود الفعل العربية تجاه انحياز ألمانيا للكيان الصهيوني. وقسمنا المقال إلى أربعة محاور.

المحور الأول: أسباب توتر العلاقات العربية مع ألمانيا الغربية:

يمكن تحديد أسباب توتر العلاقات العربية مع ألمانيا الغربية في الوقائع التالية:

أولا- اتفاقية التعويضات سنة 1960:

كانت اتفاقية التعويضات التي أبرمت سنة 1960 بين ألمانيا الغربية والكيان الصهيوني هي الصدمة الأولى التي أصابت علاقات الدول العربية بألمانيا الغربية. وكان المستشار كونراد أديناور[1] يخشى في البداية أن تعترف الدول العربية بألمانيا الشرقية وتقيم معها علاقات دبلوماسية إن اعترفت ألمانيا الغربية بالكيان الصهيوني. وبمقتضى اتفاقية التعويضات، فإن ألمانيا الغربية تعهدت بأن تدفع للكيان الصهيوني مبلغ 370 مليون دولار سنويا. وجاءت الحجج الألمانية للدول العربية: من ناحية، أنها تشعر بالأسف، لكنها تتعرض لضغط لا قدرة لها عليه، وإن ألمانيا ما زالت محتلة، والقرار بيد الحلفاء. ومن ناحية ثانية، ثمة أثر لوخز الضمير، وفي اتفاقية التعويضات مع الكيان الصهيوني ما يخفف هذا الوخز[2].

ثانيا- مناورات السد العالي:

دخلت ألمانيا الغربية في مناورات السد العالي، يوم تصورت الكتلة الغربية أن مشروع بناء السد يصلح ليكون مناسبة للضغط على مصر. فلوحت ألمانيا الغربية باستعدادها للمشاركة في تمويل المشروع، ثم اشترطت، ولكن مصر بعد سنة 1956 تعاقدت مع الاتحاد السوفيتي على تمويل المشروع. بل عقدت مصر مع ألمانيا الغربية اتفاقية قرض وقعت في 29 جوان 1961 بمبلغ أربعين مليون جنيه رصدت لإقامة مشروعات صناعية[3].

ثالثا- بداية البحث الصهيوني عن الأسلحة:

في 10 جانفي 1958 قدم الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد[4] رأيه في الموضوع إلى وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر دالاس[5]، جاء فيه: "بأنه يرى أن تزويد الكيان الصهيوني بأسلحة من ألمانيا الغربية سوف يساعد على زيادة التوتر في منطقة وصل التوتر فيها بالفعل إلى مداه"[6].

ومن جهتها أصدرت ألمانيا الغربية بيانا، جاء فيه: "إن حكومة ألمانيا الاتحادية لا تنوي الآن ولا في المستقبل أن ترسل أسلحة إلى الكيان الصهيوني، وهي ترى أن ذلك عمل يتعارض مع سياسة الحكومة الألمانية وهي السياسة التي تقضي بعدم إرسال أسلحة إلى أي منطقة من مناطق العالم، يسودها التوتر...إن حكومة ألمانيا الاتحادية تشعر بدهشة لما نشر منسوبا إلى بن غوريون من أنه سيسعى إلى الحصول على

غواصات من ألمانيا الغربية لأن هذه الحكومة مقتنعة بكل ما لديها من الأسباب الدبلوماسية والقانونية والسياسية بأنها لا تستطيع تصدير أسلحة إلى الشرق الأوسط. وأن اتفاقية التعويضات مع الكيان الصهيوني تستبعد أن تكون الأسلحة بندا من البنود التي تدفع بها ألمانيا"[7].

وهكذا مالت الدول العربية إلى قبول التأكيد الألماني.

رابعا- لقاء أديناور-بن غوريون سنة 1960:

ظلت العلاقات بين ألمانيا الغربية والكيان الصهيوني محكومة بمقتضى اتفاقية التعويضات وتقسيم ألمانيا والصراع العربي الصهيوني حتى مارس سنة 1960، عندما أظهر أديناور ميلا نحو تنشيط التوجه إلى تعميق العلاقات مع الكيان الصهيوني، إذ تكفل رئيس الولايات المتحدة دوايت أيزنهاور[8] بالإعداد للقاء بين أديناور وبن غوريون في 14 مارس بنيويورك. وكان أديناور يهدف من هذا اللقاء تعزيز الثقة بألمانيا الجديدة عبر المصالحة مع الكيان الصهيوني ويهود العالم، في حين كان بن غوريون يريد إظهار ثقته بالحكومة الألمانية. بعده أصدر أديناور بيانا، جاء فيه: "لقد تأثرت للغاية بلقائي مع بن غوريون، وقد كنت منذ وقت طويل أحد المعجبين به، وإن الشعب الألماني يشعر بارتياح لأنه ساهم عن طريق تعويض ضحايا النازية في تقدم الجهود التي تبذل لإعادة توطين اليهود"[9]. ورد عليه بن غوريون ببيان، جاء فيه: "لقد تأكدت بعد لقائي بأديناور أن ألمانيا اليوم ليست ألمانيا التي كانت بالأمس، فأنا أنتمي إلى شعب لا يستطيع أن ينسى ماضيه ولكننا لا نذكر الماضي لنعيش عليه وإنما نذكره لكي لا يحدث مرة أخرى"[10].

وفي 21 مارس 1960 نشرت جريدة لوموند الفرنسية في صفحتها الأولى برقية وردت من ألمانيا الغربية، جاء فيها: "علم من الدوائر الحكومية في ألمانيا الغربية أن بن غوريون اتفق مع أديناور في المحادثات التي جرت في نيويورك على منح الكيان الصهيوني قرضا قدره 450 مليون مارك، على أساس أن يستخدمه الكيان الصهيوني في شراء السفن الحربية والأسلحة والمهمات اللازمة لتعزيز القوات الصهيونية"[11].

وبدأت ألمانيا الغربية بتحويل دفعات القرض سنة 1961. ولكن في سنة 1962 ثارت ضجة في ألمانيا الغربية والكيان الصهيوني بسبب كشف الموساد عن وجود أربعة علماء ألمان في مصر يعملون في مجال تطوير الصواريخ، مما عرض ألمانيا الغربية لضغط الكيان الصهيوني. وتعكرت العلاقات حتى تمكنت ألمانيا الغربية من إغراء هؤلاء العلماء على العودة إلى بلادهم[12].. وبعدها بدأت المحادثات الألمانية- الصهيونية حول تصدير أسلحة من ألمانيا الغربية إلى الكيان الصهيوني منذ اللقاء الذي تم بين وزير الدفاع الألماني فرانز جوزيف شتراوس[13] والصهيوني بيريس بتاريخ 8 جوان. واستمر دفع التعويضات حتى نهاية حكم أديناور في أكتوبر 1963 وبداية حكم المستشار لودفيغ إيرهارد[14]، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تم تحويل القرض في 12 ماي 1965 تاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين بون وتل أبيب إلى مساعدة الكيان الصهيوني[15].

مهما يكن من أمر، فقد نزل ستار من الصمت على لقاء نيويورك حتى أثبتت الأيام، فيما بعد، أن ما جرى فيه كان أفدح من الاحتمال الذي تسرب بعده.

خامسا- كشف حقيقة اتفاقية التعويضات سنة 1964:

في خريف عام 1964 كشفت حقيقة اتفاقية التعويضات، وهي أن الصفقة التي عقدها بن غوريون مع أديناور والتي أحيطت بالكتمان هي صفقة سلاح، هدية من ألمانيا الغربية إلى الكيان الصهيوني. وكانت قيمة الصفقة ثمانون مليون دولار. أما موادها فتضمنت غواصات ومقاتلات ومدافع ودبابات. وأثارت الصفقة ردود فعل سياسية داخل ألمانيا الغربية. ففي حديث تليفزيوني قال نائب رئيس الحزب الاجتماعي الديمقراطي SPD هربرت فهنر: "إنه يناشد حكومة بون أن تكف عن النفاق الرسمي وأن تعترف بالكيان الصهيوني بدلا من مواصلة اللعبة مع الدول العربية"[16]. وفي حديث تليفزيوني آخر قال رئيس البرلمان الألماني يوجين جيرستنماير: "إن تقديم السلاح للكيان الصهيوني لا يمكن أن يسمى تعويضا"[17].

بعد شرح الوقائع التي كانت وراء أسباب أزمة علاقات الدول العربية مع ألمانيا الغربية، نطرح السؤال: ماذا فعلت ألمانيا الغربية بعد أن تكشفت الحقيقة؟ والجواب هو من خلال الوقائع التالية:

*في خريف 1964 ومع تكشف الحقيقة، وجه مستشار ألمانيا الغربية لودفيغ إرهارد دعوة إلى الرئيس جمال عبد الناصر[18]، دون أن يحدد موعدا لها. ولما اتضحت الصورة، فإن الرئيس جمال عبد الناصر رفض زيارة دولة تقدم هدايا السلاح للكيان الصهيوني.

*في بداية عام 1965، ومع بدء اتضاح الصورة ألمحت ألمانيا الغربية باستعدادها للمساهمة في تمويل بعض مشروعات الصناعة في مصر. ومع الإلحاح على مصر في فتح الباب لمحادثات اقتصادية رسمية تحقق هذا الغرض، فإن القاهرة رأت أن تتمهل في هذا العرض.

*في الأسابيع الأخيرة من سنة 1965 راحت ألمانيا الغربية تلمح بأنها لم تعترف رسميا بالكيان الصهيوني. ولكنها فعلت ما هو أسوأ من الاعتراف باتفاقيات التعويضات وبهدايا السلاح.

*تركت ألمانيا الغربية سنة 1965 نفسها لرد فعل عربي قوي، لأن مصر دعت مستشار ألمانيا الشرقية والتر أولبريخت إلى زيارة رسمية، ولأن هذه الزيارة كانت قد تجرح بعض المشاعر في ألمانيا الغربية[19].

المحور الثاني: دلالات صفقة السلاح الألماني للكيان الصهيوني:

تستدعي صفقة الأسلحة السرية، المهداة من ألمانيا الغربية إلى الكيان الصهيوني، الوقوف على خلفيتها، والتفكير في دلالاتها، ومنها:

أولا- خصوصية العلاقة بين ألمانيا الغربية والكيان الصهيوني وأثرها على الدول العربية:

أن الكيان الصهيوني قد تمكن مرة أخرى من أن يقيم علاقة خاصة مع إحدى دول أوروبا الغربية. لأن الولايات المتحدة المسؤولة عن دعم الكيان الصهيوني كانت تشعر في بعض الظروف أنها لا تستطيع علانية أن تقف بجانب الكيان الصهيوني خصوصا في مسألة التسليح، وذلك بسبب ما لها من مصالح استراتيجية واقتصادية في الوطن العربي، أهمها البترول. وما لم يكن هناك تهديد مباشر على الكيان الصهيوني، فإن الولايات المتحدة كانت تفضل أن تترك المسائل الأمنية والعسكرية لحلفائها يقومون بها، مكتفية بالتأييد. وفي صفقة السلاح السرية التي أهدتها ألمانيا الغربية إلى الكيان الصهيوني، والتي تكشفت خلفيتها للرأي العام الألماني والعربي، حين كشفت صحيفة فرنكفورتر وصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في 26 أكتوبر 1963 عن صفقة الأسلحة الألمانية إلى الكيان الصهيوني، مما سبب أزمة سياسية داخلية وخارجية لألمانيا الغربية، فإنه من الواضح أن الكيان الصهيوني قد تمكن من أن إقامة علاقة خاصة مع ألمانيا الغربية. وكان هذا الكيان يرى أن الخطر هو التنمية الاقتصادية في الدول العربية وأهم مظاهرها السد العالي، والتصنيع[20]. وعلى الصعيد الألماني الداخلي انتقد رئيس الحزب الاجتماعي الديمقراطي ويلي برانت من موقع المعارضة البرلمانية سلوك الحكومة الألمانية التي تصرفت بمفردها وأظهرت عدم قدرتها على اتخاذ القرار في الأزمات بحيث أصبحت الانتهازية سلوكا عمليا للدولة[21].

أما رد الفعل العربي، فقد جاء على شكل تهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية وإقامة علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الشرقية. وأعلنت مصر عن زيارة رسمية سيقوم بها رئيس ألمانيا الشرقية والتر أولبريخت[22] في شهر فيفري 1965، وتم الاتفاق على منح مصر قروضا وإقامة تعاون اقتصادي وتكنولوجي بين البلدين، مما حدا بألمانيا الغربية إلى وقف مساعدات التنمية الاقتصادية لمصر. وحول هذه التطورات في العلاقة بين ألمانيا الغربية ومصر قال المستشار إرهارد في كلمة في البرلمان الألماني، جاء فيها: "إن التوتر مع مصر لم ينشأ نتيجة بيع ألمانيا أسلحة إلى الكيان الصهيوني وإنما لأن حكومة القاهرة التي تزيد هي نفسها من تسلحها بقدر غير مسبوق قامت بدعوة أولبرخت. لقد حصل الكيان الصهيوني كما هو معروف على تجهيزات عسكرية من دول عديدة...وتجاه الدول العربية كان بإمكان علاقاتنا أن تستند إلى تراث طويل من الصداقة لم يعكره شيء. ولكن علاقاتنا مع الكيان الصهيوني كانت مثقلة إلى أبعد حد. فألمانيا وقعت وما زالت واقعة تحت الذنب الذي حمله إياها الرايخ الثالث"[23].

وهكذا كان الكيان الصهيوني يستعد قبل بلوغ الدول العربية مرحلة الانطلاق الاقتصادي، ويتزود بكل إمكانيات علاقة خاصة مع دول غربية كبرى تمكنه من توجيه ضربة إذا سنحت أمامه الفرصة. والحقيقة أن ألمانيا الغربية على عكس فرنسا لم يكن لديها ما يدعوها إلى السقوط في شباك العلاقة الخاصة مع الكيان الصهيوني. فلم يقض على نفوذها الاستعماري في الوطن العربي، بالعكس من ذلك كان لألمانيا الغربية في الوطن العربي رصيد. كما أن الذين نفذوا خطة العلاقة الخاصة مع فرنسا، هم أنفسهم في الكيان الصهيوني نفس الذين تولوا تنفيذ خطة العلاقة الخاصة مع ألمانيا الغربية. فكان بن غوريون هو مهندس العلاقة الخاصة، وكان شيمون بيريز هو المنفذ. بل إن وزير الدفاع الألماني قام بنفس الدور الذي قام به وزير الدفاع الفرنسي موريس بورجيس

مونوري، كلاهما أشرف على تنفيذ صفقة تسليح الكيان الصهيوني[24].

ثانيا- صفقة الأسلحة الألمانية دعم للعدو الصهيوني ضد فلسطين:

أن الكيان الصهيوني بهدية السلاح ضمن صفقة العلاقة الخاصة مع ألمانيا الغربية قد حصل على دعم عسكري بقصد تحقيق التفوق في التسلح، وخاصة في المدرعات: 200 دبابة من طراز جنرال باتون الأمريكية، 200 ناقلة مدرعة من طراز هوتشيكوس، 30 ناقلة من طراز هـ س، وعدد من الدبابات الألمانية الجديدة طراز ليوبارد. وفي المدفعية: 200 مدفع عيار 40 ملم مضاد للطائرات ومزود بالرادار، 72 مدفعا من عيار 105 ملم ذات الحركة، 60 مدفعا من عيار 20 ملم ذات الحركة من نوع م-42، 36 مدفعا من عيار 155 ملم من نوع هاوتزر الأمريكي الصنع. وفي الطيران: 48 قاذفة قنابل، بعضها من طراز ف 84 الأمريكي وبعضا من طراز فيات ج 91 الإيطالي، 27 طائرة ملاحظة جوية ومواصلات، 15 طائرة هليكوبتر من طراز 58-س أمريكي الصنع، 24 طائرة نقل عسكري من طراز نورد أطلس. وفي البحرية: 6 زوارق طوربيد من طراز جاغوار، 2 غواصة ساحلية حمولة 300 طن. والخطير في هذه الصفقة، إلى جانب حجمها، أن الكيان الصهيوني قد حصلت عليها بغير ثمن، أي بغير عبء إضافي على اقتصادها[25].

وهكذا تم في المرحلة الأولى بيع شاحنات عسكرية وطائرات اتصال ومروحيات وصواريخ مضادة للدبابات، وفي المرحلة الثانية بالتنسيق مع فرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة تم بيع دبابات ومدافع مضادة للطائرات وزوارق سريعة وغواصات فضلا عن تدريب الجنود الصهاينة في ألمانيا الغربية.

ثالثا- تسليح ألمانيا الغربية للكيان الصهيوني من أسباب الصراع العربي الصهيوني قبيل حرب 1967:

إن صفقة الأسلحة السرية من ألمانيا الغربية إلى الكيان الصهيوني، جاءت من ناحية التوقيت في ذروة الصراع العربي-الصهيوني بما يمثله كرأس جسر للقوى الغربية الاستعمارية. وهي قضية روافد نهر الأردن التي كان الكيان الصهيوني يخطط لتحويلها. إلى المستوطنات اليهودية في فلسطين المحتلة وفي جانفي 1964 انعقد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة للتصدي العربي لمشاريع الكيان الصهيوني وأطماعه التوسعية على خطوط الهدنة في سوريا والأردن، وبدأ العمل العربي المشترك في جوان بمقتضى قرارات مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية[26].

وفي هذا الجو المشحون بالتوتر الذي ساد خطوط الهدنة، فإن صفقة الأسلحة السرية من ألمانيا الغربية إلى الكيان الصهيوني أحدثت أثرين اثنين: الأول أن كميات الأسلحة التي حصل عليها الكيان الصهيوني قد تغير في ميزان القوى بين الدول العربية والكيان الصهيوني. والثاني أن هذه الصفقة من السلاح قد تزين للكيان الصهيوني الاندفاع إلى شن اعتداءات عسكرية فلسطين ودول الطوق العربي.

وقد تأكد خطر هذين الأثرين من تصريح شيمون بيريز منفذ عملية العلاقة الخاصة بين الكيان الصهيوني وألمانيا الغربية، زعم فيه: "أن الكيان الصهيوني ليس معزولا أو وحيدا فإن له جيشا قويا تسنده اتفاقات عسكرية عالمية"[27].

ولم توقف ألمانية الغربية لبع الأسلحة للكيان الصهيوني، إلا بعد اعترافها بهذا الكيان وإقامة علاقات دبلوماسية معه بتاريخ 12 ماي 1965 دون أن تتمكن من إقناع مصر بعدم استقبال أولبرخت. فقام المستشار إرهارد بوقف المساعدات لمصر، تلا ذلك قرار من وزراء الخارجية العرب يهدد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية إذا هي أقدمت على إقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني. وجاء في قرار وزراء الخارجية العرب: "إن علاقات الدول العربية مع البلدان الأخرى قائمة على أساس موقفها من القضية الفلسطينية"[28].

مهما يكن من أمر دلالات صفقة السلاح الألماني للكيان الصهيوني، فإن جهدا عربيا كان لا بد أن يبذل، وبغير تحفظ نحو هدف وقف العلاقة الخاصة بين ألمانيا الغربية والكيان الصهيوني.

المحور الثالث: دور الولايات المتحدة في صفقة السلاح الألماني للكيان الصهيوني:

كان دور الولايات المتحدة في صفقة الأسلحة المقدمة هدية من ألمانيا الغربية إلى الكيان الصهيوني نقطة تحول خطيرة في أزمة علاقات الدول العربية مع ألمانيا الغربية، وأن خطورة هذه النقطة تدفع إلى البحث عن الحقيقة فيها؟

أولا- الدور الأمريكي مهد لفكرة تسليح ألمانيا الغربية للكيان الصهيوني سنة 1960:

إذا كانت بداية صفقة السلاح الهدية ترجع إلى لقاء أديناور-بن غوريون سنة 1960 في نيويورك برعاية الرئيس

الأمريكي أيزنهاور في نهاية عهدته الثانية، فإن الوقائع تؤكد أن أديناور وقع على طلب وجهته إليه الولايات المتحدة لكي يهدي الكيان الصهيوني ما يريده من سلاح فالولايات المتحدة هي التي مهدت للاجتماع بين مستشار ألمانيا الغربية ورئيس الكيان الصهيوني، وكان أديناور متحمسا لهذا الاجتماع بسبب ما كان يحس به من ضغوط صهيونية على بلاده تستغل جرائم النازية لأغراض الابتزاز. وأثناء الاتصالات التمهيدية لعقد اللقاء في نيويورك، فإن الطرف الألماني طلب ألا يحاول الكيان الصهيوني التعريض ببعض كبار المسؤولين في ألمانيا الغربية ممن كانت لهم أدوار في عهد النازية، وكان الطرف الصهيوني على استعداد لعقد الصفقة، وقال بن غوريون: "إن الكيان الصهيوني يشعر بالخطر من جراء الاستعداد العسكري للدول العربية، ولو استطاعت ألمانيا الغربية أن تساعده على الصعيد الأمني، فإن ذلك قد يكون تكفيرا عن سياسة الرايخ الثالث وأيام سيطرته على أوروبا"[29].

كانت قضية السلاح هي مدار البحث الرئيسي في الاجتماع، حين قال أديناور: "إن هذا الموضوع لا يقتصر على ألمانيا الغربية والكيان الصهيوني، وإنما هو موضوع يتصل بالاستراتيجية الغربية خصوصا في منطقة حساسة كالشرق الأوسط، وأنه مع اهتمامه بأمن الكيان الصهيوني، ورغبته في دعمه، يريد قبل أن يخطو، أن يرى إشارة من واشنطن يفهم منها الموافقة"[30]. وهكذا عقدت الصفقة.

ثانيا- استمرار الضغط الأمريكي على ألمانيا الغربية لمواصلة تسليح الكيان الصهيوني:

بقيت الصفقة سرا على الكثيرين في بألمانيا الغربية، ولم يعرف بأمرها إلى جانب المستشار أديناور، كل من وزير الدفاع شتراوس، واللجنة البرلمانية التي تراقب صرف الاعتمادات التي تمول النشاط الخفي للحكومة الألمانية حتى نهاية عهدة أديناور في أكتوبر 1963 وبداية عهدة إرهارد. وفي شهر جوان 1964 حاول المستشار إرهارد إعادة فتح الموضوع مع رئيس الولايات المتحدة الجديد ليندن جونسون[31] خوفا على السياسة الألمانية من عواقبه. ورد جونسون على إرهارد بأنه:

*طلب إلى إرهارد الاستمرار في الصفقة، تدعيما لأمن الكيان الصهيوني خصوصا وأن انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في جانفي 1964، قد خلق ضغطا جديدا عليه.

*طلب إليه أيضا أن يضيف إلى الصفقة مائتي دبابة لم تكن ضمن بنودها، وكانت وجهة نظره أن الدول العربية سنة 1964 على وشك البدء في تنفيذ مشروع لتحويل مجرى نهر الأردن، وأن الأمر ببدء التنفيذ سوف يصدر في جوان عن مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية[32].

ثالثا- يقظة الدول العربية إلى خطورة تسليح ألمانيا الغربية للكيان الصهيوني سنة 1964:

كان شحن الدبابات من ألمانيا الغربية إلى الكيان الصهيوني، خلال شهري سبتمبر وأكتوبر سنة 1964 هو أكثر ما لفت نظر الدول العربية إلى خطورة صفقة السلاح بين ألمانيا الغربية والكيان الصهيوني، وراحت ألمانيا الغربية تماطل في تقديم إيضاحات طلبتها الدول العربية. بل أنها احتجت على دعوة مستشار ألمانيا الشرقية أولبريخت لزيارة مصر. وكان التبرير الألماني على النحو التالي:

*قال المستشار السابق أديناور أمام اللجنة البرلمانية لحزبه CDU: "إنه لم يعقد صفقة مع بن غوريون، وإنما وقع صفقة كان بن غوريون قد توصل إليها مع الولايات المتحدة".

*وقال المستشار الجديد إرهارد في أكثر من لجنة حزبية وبرلمانية: "إنه يتوقع أن يبادر حلفاء بون إلى التدخل بنفوذهم في الشرق الأوسط تأييدا لها".

*ولكن حينما تأخر الحلفاء في الوقوف مع ألمانيا الغربية، أبدى المتحدث الرسمي باسم الحكومة فون هازي خيبة أمل حكومته تجاههم[33].

رابعا- محاولة الولايات المتحدة استمالة الدول العربية لقبول تسليح ألمانيا الغربية للكيان الصهيوني:

أصبحت الولايات المتحدة في موقف حرج بسبب دورها في الصفقة. ومع ذلك:

*صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية ماكلوسكي بعبارات مفادها، أن الولايات المتحدة كانت على علم بالصفقة الأولى التي عقدها أديناور مع بن غوريون سنة 1960، ثم إنها أيضا تتحمل المسؤولية في سنتي 1964 و1965، وخاصة في مسألة الدبابات الألمانية من نوع ليوبارد.

*حمل عدد من سفراء الولايات المتحدة في العواصم العربية، نسخا من مذكرة أمريكية تعبر عن قلق واشنطن تجاه زيارة مستشار ألمانيا الشرقية أولبريخت لمصر. وتبدي الخشية من أن يؤدي ذلك إلى دخول دولة شيوعية أخرى إلى المنطقة العربية[34].

المحور الرابع: استراتيجية الرد العربي على صفقة السلاح للكيان الصهيوني وعلى الدور الأمريكي:

اتسمت استراتيجية التصدي العربي لصفقة السلاح الألماني الكيان الصهيوني ولدور الولايات المتحدة، بالعمل العربي المشترك على جبهتين اثنتين هما: الجبهة الألمانية والجبهة الأمريكية.

أولا- دور مصر والجزائر في قيادة استراتيجية الرد العربي على تسليح ألمانيا الغربية للكيان الصهيوني:

على الجبهة الألمانية قادت مصر والجزائر استراتيجية الرد العربي على صفقة السلاح الألماني للكيان الصهيوني، فتمكنت مصر من إحراز تقدم حين دعا الرئيس جمال عبد الناصر مستشار ألمانية الشرقية والتر أولبريخت لزيارة رسمية في شهر فيفري 1965، وهددت مصر بقطع العلاقات مع ألمانيا الغربية، وتعزز الموقف المصري بموقف الجزائر المماثل والحاسم الذي اتخذه الرئيس أحمد بن بلة[35] فكان له دوره في أزمة علاقات الدول العربية مع ألمانيا الغربية يستحق أن يروى بتفاصيله: في بداية تفجر الأزمة عقب إذاعة نبأ دعوة المستشار أولبريخت إلى القاهرة ذهب سفير ألمانيا الغربية المعتمد في الجزائر يسأل الحكومة الجزائرية: هل تنوي الجزائر هي الأخرى دعوة أولبريخت؟ وجاءه الرد الرسمي: إن هذه الدعوة ليست في الوقت الحالي على جدول أعمال الحكومة الجزائرية. وتشجع السفير الألماني وسأل: هل تستطيع الحكومة الجزائرية وهذا رجاء من الحكومة الألمانية وجميل لن تنساه أن تتدخل لدى القاهرة لإقناعها بإلغاء دعوتها لأولبريخت أو تأجيلها؟ وردت الحكومة الجزائرية: إن القاهرة والجزائر بينهما علاقة خاصة، والجزائر تستطيع التدخل لدى القاهرة في أي موضوع، ولكنها في هذا الموضوع بالذات تقر موقف القاهرة، بل إنها إذا أحست من القاهرة معاودة للتفكير في الأمر تتدخل لتشجيعها على الإقدام وتحريضها عليه[36]. وذهب السفير الألماني إلى بون وعاد ليتصل بالحكومة الجزائرية ويبلغها عرضا ألمانيا، جاء فيه: "إن الحكومة الألمانية قد تجد نفسها في موقف يجعلها تقطع جميع علاقاتها الاقتصادية مع مصر، وبما أن الجزائر لم تفكر في دعوة أولبريخت فإن بون على استعداد لأن تحول إلى الجزائر كل نشاطها الاقتصادي في مصر؟ وحين علم الرئيس أحمد بن بلة بهذا العرض طلب إبلاغ السفير الألماني بما يلي:

*إنه مستاء إلى أبعد حد من هذا العرض، إن الحكومة الألمانية تعرف كغيرها من الدول طبيعة العلاقة الخاصة بين الجزائر ومصر، وحتى لو كان الأمر متعلقا ببلد بعيد عنا كالنيبال مثلا فإن الجزائر تعتبر مثل هذا العرض إهانة لأخلاقياتها.

*إنه قرر إبلاغ القاهرة بكل ما حدث وفوق ذلك فهو يعطي القاهرة حق استعماله بأي وسيلة تراها ويأبى أن يحتفظ بالموضوع سرا وهذا أبسط رد للإهانة.

*إنه سيعلن في بيان رسمي صادر عن رئاسة الجمهورية الجزائرية بأن الجزائر سوف تتخذ على الفور أي إجراء تتخذه القاهرة في علاقاتها مع حكومة بون"[37].

وصلت العلاقات الألمانية العربية في الأشهر الأولى من سنة 1965 إلى حالة التوتر والسبب في ذلكم قرار ألمانيا الغربية بإقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني في 7 مارس 1965، من جهة، ومن جهة ثانية، كشف الموقف الألماني انسجامه مع موقف الكتلة الغربية من دعم وتأييد الكيان الصهيوني. ولا غرابة أن حظي الاعتراف الألماني تأييد الدول الغربية واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة. أما الدول العربية الثلاثة عشرة عام 1965، فإن عشر دول منها قطعت علاقاتها مع ألمانيا الغربية في شهر ماي وثلاث دول منها لم تقطع العلاقات وهي ليبيا وتونس والمغرب. وهذا يبين أن الموقف العربي لم يكن مبنيا على الإجماع في الدفاع عن القضية المركزية للأمة العربية وهي فلسطين فجاء الموقف العربي غير حاسم في قضية العلاقات الألمانية الصهيونية. فعندما عرضت ألمانيا الغربية تقديم مساعدات اقتصادية للدول العربية كحل وسط للتعويضات الألمانية للكيان الصهيوني رفضت الدول العربية ذلك وعندما قطعت عشر دول عربية علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية لم تكن هذه الدول حازمة في قرارها لأنها:

*أعادت علاقاتها مع ألمانيا الغربية تدريجيا دون مقابل بسبب حاجة العديد من الدول العربية لألمانيا.

*لم تنفذ الدول العربية تهديداتها السابقة لألمانيا الغربية بأنها ستقيم علاقات مع ألمانيا الشرقية، بل أقامت بعض الدول العربية علاقات غير كاملة معها على مستوى القنصليات ولم تقم بعض الدول العربية بأية علاقات دبلوماسية تامة مع ألمانيا الشرقية حتى عام 1969 بعد أن تغيرت سياسة ألمانيا

الغربية تجاه دول الكتلة الشرقية تحت اسم الانفتاح نحو الشرق Ostpolitik.

أما النتائج الاقتصادية على ألمانيا الغربية من قطع عشر دول عربية علاقاتها مع ألمانيا فكانت ضئيلة نظرا لارتباط الدول العربية بألمانيا اقتصاديا[38].

ثانيا- محاولة استخدام البترول العربي في الرد على التدخل الأمريكي في إبرام صفقة الأسلحة الألمانية للكيان الصهيوني:

أما على الجبهة الأمريكية، فإن الدور الخطير الذي قامت به الولايات المتحدة في الصفقة سنة 1960، كان يقتضي تحرك الدول العربية المصدرة للبترول كالعراق والكويت وليبيا، وفي مقدمتها السعودية التي كانت تستطيع حماية المصالح الاقتصادية العربية والأمن القومي العربي. وهو أن يكون للسعودية دور في قيادة الرد العربي على الجبهة الأمريكية لردع خطر دور الولايات المتحدة في صفقة السلاح الألماني للكيان الصهيوني، الذي في تصورنا يكمل الدور الذي قامت به مصر والجزائر في قيادة الرد على الجبهة الألمانية[39].

وهكذا فإن تأكيد إرادة العمل العربي المشترك لفاعلية الرد العربي لصفقة الأسلحة الألمانية للكيان الصهيوني، وخاصة التصدي لدور الولايات المتحدة يمكن تفسيره بعاملين اثنين هما:

*أن السعودية وضعت توقيعها على القرار الذي صدر عن مؤتمر القمة العربي في جانفي 1964، جاء فيه: "إن العرب في موقفهم الدفاعي يؤكدون أنهم سينظمون علاقاتهم السياسية والاقتصادية بالدول على أساس موقفها من كفاح الدول العربية المشروع ضد الأطماع الصهيونية في الوطن العربي"[40].

*إن الولايات المتحدة بعد ذلك بخمسة شهور قررت في جوان 1964 إهداء الدبابات للكيان الصهيوني، وأن تعطي لهذا الكيان المعتدي على فلسطين ودول الطوق عن طريق ألمانيا الغربية مائتي دبابة من طراز جنرال باتون في وقت كان فيه مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية برئاسة الملك فيصل بن عبد العزيز[41] على وشك أن يصدر قراره بالبدء في تنفيذ المشروعات العربية لتحويل مجرى نهر الأردن. وأن العمل العربي المشترك الذي تجمع من حول نصرة فلسطين المحتلة هو مواجهة شاملة ومستمرة[42].

خاتمة:

ما يكمن استنتاجه من هذا المقال أن الاضطهاد المزعوم الذي تعرض له اليهود في ألمانيا، وفي أوروبا تحت الحكم النازي هو أكبر القوى الضاغطة التي استغلتها الدعاية الصهيونية في الإلحاح على طلب وطن قومي لليهود في فلسطين المحتلة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها.

للحقيقة والتاريخ أن العطف الغربي على اليهود كان عاملا من عوامل ضياع فلسطين المحتلة سنة 1948 به دفعت فلسطين ضريبة سياسة ألمانيا النازية. وفي سنة 1965 عندما أرادت ألمانيا الغربية أن تكون الأمة العربية هي التي تتولى الدفع من أمنها القومي.

ومع إدراك أهمية النتائج التي توصلت إليها الدول العربية في تصديها للموقف الألماني في قضية تسليح الكيان الصهيوني 1964. ومنها أن ألمانيا الغربية تعهدت بوقف شحنات السلاح إلى الكيان الصهيوني بعد سنة 1965. وأن الجزء الكبير مما كان الاتفاق عليه بين الكيان الصهيوني وألمانيا الغربية لم يتم تسليمه، وأهم ما فيه دبابات ليوبارد الخطيرة.

وأن ألمانيا الغربية أعلنت أنها قررت العودة إلى سياستها التقليدية بحظر بيع الأسلحة إلى المناطق التي يسودها التوتر.

وإذا كانت القوى الغربية المؤيدة الكيان الصهيوني عملت على تأمين الدعم العسكري للعدو الصهيوني. وعليه فإن الاستعدادات العسكرية العربية على طول خطوط الهدنة، حيث الخطر الصهيوني سنة 1965 كان ينبغي أن تكون هذه الاستعدادات العربية في أي لحظة لصد الاعتداءات الصهيونية على الشعب الفلسطيني ودول الطوق (مصر سوريا ولبنان والأردن).

. قائمة المراجع:

الكتب:

1.الجامعة العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، مج3، 1956-1967، القاهرة، 1969.

2.حسون محمد عبد المجيد، استراتيجية صراع القوى الكبرى في الوطن العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1982.

3.الشرع صادق، حروبنا مع الكيان الصهيوني 1947-1973، مذكرات ومطالعات، دار الشروق، عمان (الأردن)، 1997 .

4.الشقيري أحمد، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، دار العودة، بيروت، 1982.
5.عارف رشاد، الغارات الصهيونية على خطوط الهدنة مع سورية، مطبعة النور، عمان (الأردن)، 1971.
6.لبيب أحمد، قناة السويس في العلاقات الدولية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1988.
7.الدواليبي معروف، مذكرات، الرياض، 1979.

المقالات:

1.آغا حسين، (الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط)، مجلة الدراسات الاستراتيجية، عدد 9، مؤسسة الأبحاث العربية، لندن، 1984، ص 112-123.
2.الأهرام، 24 مارس 1960.
3.البدري حسن، (سباق التسلح في الشرق الأوسط)، مجلة السياسة الدولية، العدد 55، القاهرة، 1979، ص 120-130.
4.جريدة الشعب، الجزائر، 12 فيفري 1965.
5.الرمضاني مازن إسماعيل، (المواد الأولية والصراع الدولي)، مجلة المنار، العدد 7، باريس، 1975، ص 61-71.
6.شحادة موسى، (علاقات الكيان الصهيوني مع دول العالم 1967-1970)، عدد 33، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1971، ص 119- 130.
7.حمدان كمال، (الدول الكبرى والصراع العربي- الصهيوني)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1976، ص 442-453.

الأطروحات:

1.سعداوي مصطفى، (المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954 (1947-1954)، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005- 2006.

مواقع الانترنيت:

1. هدى عبد الناصر، جمال عبد الناصر (1918-1970)، موقع مكتبة الإسكندرية، www.bibalex.org.2000 تاريخ الاطلاع: 8 أفريل 2020 الساعة 10 صباحا.
2.موقع المكتبة الوطنية الفرنسية: http://bnf.fr/ تاريخ الاطلاع: 10 جويلية 2020 الساعة 16.
3.أنور القاسم، كونراد أديناور (1876-1967)، موقع مجلة المعرفة: www.marefa.org تاريخ الاطلاع: 14 مارس 2020 الساعة 16.20 مساء. داغ همرشولد (1905-1961) تاريخ الاطلاع: 24 فيفري 2019 الساعة 18.54 مساء. حسان حلاق، جون فوستر دالاس (1888-1959)،بتاريخ 22 جوان 2020 الساعة 21.54 مساء.
4. مالك تريكي، دوايت أيزنهاور (1890-1969)، موقع قناة الجزيرة www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع: 23 أفريل 2015 الساعة 17.30 صباحا.

Ouvrages :

1.Amnon Neusdat, Les relations germano-israéliennes à l'ombre de la politique de la CE au Moyen-Orient, Francfort / Main 1983.
2.Bar-Zohar Michel, Les relations entre la France et Israël 1948-1961, Fondation Nationale des sciences politiques, Paris 1963.
3.Deligdisch Jekutel, L'attitude de la République Fédérale d'Allemagne envers l'état d'the zionist entity.
4.Eckstein Danielle, La politique extérieure de la République Fédérale Allemande face à the zionist entity et aux pays arabe : 1952-1965, Grenoble, institut d'étude politique, 1976.
5.Grant Robert Paul, Les querelles franco-américaines et le conflit israélo-arabe, IEP, Paris 1983.
6.Markus A. Weingardt israël allemand et politique proche.

Périodiques :

1. Berreby Jeacques, « Le pétrole, enjeu stratégique autour de la méditerranée », Politique étrangère, vol 36, n° 5-6, Paris 1971, pp.522-530.
2. Deutschkron Inge, Relations politiques entre la République Fédérale d'Allemagne et israël-un bilan, in : Ralph Giordano (éd.) Allemagne et israël, solidarité dans la préservation, 1992, pp. 55-64.
3. Giniewski Paul, «La politique européenne et américaine d'the zionist entity », Politique étrangère, année 1971 vol. 36, n°2, pp. 385-395.
4. Heuser Beatrice, « The European Dream of Franz Josef Strauss », in Journal of European Integration History Vol. 3 No. 1 (Spring 1998), pp 366-380.
5. Klein Jean, « Commerce des armes et politique : le cas allemand », Politique étrangère année 1976 vol. 41, n°6, pp. 563-586.
6. Le Monde, Le 22 mars 1960.
7. République fédérale d'Allemagne 1955-1966, Centre fédéral d'éducation politique, information sur l'éducation politique, n ° 176, Bonn, réimpression 1980, pp.19-28.
8. Vogel Rolf, Le dialogue germano-israélien, volume 1, Paris. 1987.

Site internet :

1. Bernard Féron, « Ulbricht Walter (1893-1973) », Encyclopedia Universalis (en ligne), consulté le 23 aout 2020 à 22h. URL : http : //www.universlis.fr/encyclop édie/walter-ulbricht

. الهوامش:

[1] كونراد أديناور (1876-1967)، اختير لمنصب المستشار ألمانية الغربية سنة 1949 تمكن وسط عواصف سياسية أحيانا من الاحتفاظ بهذا

المنصب حتى عام 1963. وقع معاهدة مع بن غوريون في لقاء نيويورك سنة 1960 نصت على دفع تعويضات الكيان الصهيوني بلغت مليارات الماركات وكانت من العوامل في توطيد الاحتلال الصهيوني في فلسطين. للمزيد ينظر: أنور القاسم، كونراد أديناور، www.marefa.org تاريخ الاطلاع: 22 جوان 2020 الساعة 21.54 مساء.

[2] Inge Deutschkron, Relations politiques entre la République Fédérale d'Allemagne et israël-un bilan, éd. Allemagne et israël, solidarité dans la préservation, 1992, p. 55.

[3] أحمد لبيب، قناة السويس في العلاقات الدولية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1988، ص 430.

[4] داغ همرشولد (1905-1961)، أمين عام للأمم المتحدة مرتين عام 1953 وعام 1957، طلب في 12 جويلية 1960 من مجلس الأمن إرسال قوة الأمم المتحدة في الكونغو. وبعد ذلك وفي جانفي 1961 توقف الأمين العام في الكونغو في طريقه إلى جنوب أفريقيا في مهمة تتصل بالمشاكل العنصرية. وانتهت المهمة بحادث الطائرة. للمزيد ينظر: حسان جلاق، داغ همرشولد (1905-1961)، موقع مجلة المعرفة، www.marefa.org تاريخ الاطلاع: 14 مارس 2020 الساعة 16.20 مساء.

[5] جون فوستر دالاس (1888-1959)، وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس أيزنهاور، اتخذ موقفا عدائيا من الشيوعية وفكرة التضامن الافروآسيوي ضد الاستعمار بعد مؤتمر باندونغ عام 1955، كما لعب دورا بارزا في تطويق الاتحاد السوفيتي بالأحلاف العسكرية في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط. للمزيد ينظر: حسان حلاق، جون فوستر دالاس، موقع مجلة المعرفة: www.marefa.org تاريخ الاطلاع: 24 فيفري 2019 الساعة 18.54 مساء.

[6] حسن البدري، (سباق التسلح في الشرق الأوسط)، مجلة السياسة الدولية، العدد 55، القاهرة، 1979، ص 99.

7 موسى شحادة، (علاقات الكيان الصهيوني مع دول العالم 1967-1970)، عدد 33، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1971، ص 130.

8 دوايت أيزنهاور (1890-1969)، رئيس الولايات المتحدة (1953-1961)، القائد الأعلى للحلفاء في أوروبا، صاحب مشروع تجاه الشرق الأوسط في جانفي 1957، لملء الفراغ الذي تركه النفوذ البريطاني والفرنسي في المشرق العربي بعد فشل العدوان الثلاثي. للمزيد ينظر: مالك تريكي، الرئيس دوايت أيزنهتور، موقع قناة الجزيرة www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع: 23 أفريل 2015 الساعة 17.30 صباحا.

9 Markus A. Weingardt israël allemand et politique proche, pp 39-57.

10 Ibid.

11 Le Monde, Le 22 mars 1960.

[12] الأهرام، 24 مارس 1960.

[13] فرانز جوزف شتراوس (1915-1988)، شغل منصب وزير الدفاع في الحكومة الاتحادية، وكان منفذ الشق العسكري في اتفاقية التعويضات الألمانية الكيان الصهيوني في تسليح الكيان الصهيوني (1960-1965)، تحت ضغوط يهودية وأمريكية. للمزيد ينظر: Beatrice Heuser, "The European Dream of Franz 1961 Josef Strauss", in Journal of European Integration History Vol. 3 No. 1 (Spring 1998).

[14] لودفيغ إيرهارت (1897-1977)، تولى منصب المستشار في ألمانيا الغربية من 16 أكتوبر 1963 إلى 1 ديسمبر 1966. عرف بانحيازه الكيان الصهيوني من خلال تنفيذه لصفقة الأسلحة عامي 1964 و1965، واعترافه بالكيان الصهيوني في 12 ماي 1965، مما أثار رد فعل عربي قوي تجاه الاعتراف بألمانيا الشرقية وتفعيل المقاطعة العربية للدول المؤيدة الكيان الصهيوني. للمزيد ينظر: موقع المكتبة الوطنية الفرنسية: http://bnf.fr/ تاريخ الاطلاع: 16 جويلية 2020 الساعة 16 مساء.

[15] Rolf Vogel, Le dialogue germano-israélien, volume 1, 1987, p. 99.

[16] كمال حمدان، (الدول الكبرى والصراع العربي- الصهيوني)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1976، ص 453.

[17] نفسه.

[18] جمال عبد الناصر (1918-1970)، تولى الحكم من عام 1954 إلى وفاته عام 1970، عمل على تجميع الفصائل الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وبالرغم هزيمة جوان 1967، إلا أنه ظل يحتفظ لدى الكثيرين من المناضلين القوميين في الوطن العربي بصورة الرمز للكرامة والحرية في مواجهة الاستبداد والأطماع الغربية، للمزيد ينظر: هدى جمال عبد الناصر، موقع مؤسسة جمال عبد الناصر، مكتبة الإسكندرية، www.bibalex.org.2000 تاريخ الاطلاع: 8 أفريل 2020 الساعة 10 صباحا..

[19] محمد عبد المجيد حسون، استراتيجية صراع القوى الكبرى في الوطن العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1982، ص 67.

[20] Amnon Neusdat, Les relations germano-israéliennes à l'ombre de la politique de la CE au Moyen-Orient, Francfort / Main 1983, p. 62.

[21] Jekutiel Deligdisch, L'attitude de la République fédérale d'Allemagne envers l'état d'Israël, p.101.

[22] والتر أولبريخت (1893-1973)، أبرز قادة ألمانيا الشرقية في الفترة ما بين 1950 و1971. وفي عهده بدأ العمل لبناء جدار برلين.سنة 1961. للمزيد ينظر:- Bernard Féron, « Ulbricht Walter (1893-1973) », Encyclopedia Universalis (en ligne), consulté le 20 aout 2020. URL : http : //www.universlis.fr/encyclop édi/walter-ulbricht/

[23] Jacques Berreby, « Le pétrole, enjeu stratégique autour de la méditerranée », Politique étrangère, vol 36, n° 5-6, Paris 1971, pp. 522.

[24] Bar-Zohar Michel, Les relations entre la France et Israël 1948-1961, Fondation Nationale des sciences politiques, Paris 1963, p 23.

[25] République fédérale d'Allemagne 1955-1966, Centre fédéral d'éducation politique, information sur

l'éducation politique, n ° 176, Bonn, réimpression 1980, pp. 19.

[26] مازن إسماعيل الرمضاني، (المواد الأولية والصراع الدولي)، مجلة المنار، العدد 7، باريس، 1975، ص 78.

27 الجامعة العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، مج3، 1956-1967، القاهرة، 1969.

[28] رشاد عارف، الغارات الصهيونية على خطوط الهدنة مع سورية، مطبعة النور، عمان (الأردن)، 1971، ص 212.

[29] Robert Paul Grant, Les querelles franco-américaines et le conflit israélo-arabe, IEP, Paris 1983, p 14.

[30] Jean Klein, « Commerce des armes et politique : le cas allemand », Politique étrangère année 1976 vol. 41, n°6, p 563-586.

[31] ليندن جونسون (1908-1972)، رئيس الولايات المتحدة (1963-1968)، ظلت السياسة الأمريكية ثابتة منذ قيام الدولة اليهودية في فلسطين، وقد جرى تكريسها في حرب جوان 1967 عندما شارك الرئيس الأمريكي ليندون جونسون (1963-1969) مشاركة أكيدة في التخطيط والتنفيذ. وعندما تحقق انتصار الكيان الصهيوني في حرب الأيام الستة، تحولت من تابع للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إلى حليف استراتيجي، أي أن السياسة الأمريكية تبنت كل مطالب السلام الصهيوني المزعوم. للمزيد أنظر: حسين آغا، (الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط)، مجلة الدراسات الاستراتيجية، عدد 9، مؤسسة الأبحاث العربية، لندن، 1984، ص 123.

[32]Danielle Eckstein, La politique extérieure de la République Fédérale Allemande face à the zionist entity et aux pays arabe : 1952-1965, Grenoble, institut d'étude politique, 1976.

[33]Giniewski Paul, «La politique européenne et américaine d'the zionist entity », Politique étrangère, année 1971 vol. 36, n°2, p. 385-395.

[34] Robert Paul Grant, Op-cit, p 28.

[35] أحمد بن بلة (1916- 2012)، تأثر كثيرا بمجزرة 8 ماي 1945 فانخرط في حزب الشعب المحظور، عضو المنظمة الخاصة عام 1947 ومسؤول مقاطعة وهران، ثم المنسق الوطني عام 1949، اعتقل سنة 1950 وحكم بسبعة سنوات سجنا وغرامة بمبلغ 120 الف فرنك وخمس سنوات نفي و10 سنوات حرمانا من الحقوق المدنية، فر من سجن البليدة في 16 مارس 1952 ولجأ الى القاهرة رفقة محمد خيضر وحسين آيت أحمد، اعتقل في 22 أكتوبر في حادثة اختطاف الطائرة، حتى وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962. وأصبح أول رئيس لحكومة الجمهورية الجزائرية في 26 سبتمبر 1962. للمزيد ينظر: سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954 (1947-1954)، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص 439-440.

[36] جريدة الشعب، 12 فيفري 1965.

37 نفسه.

[38] أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، دار العودة، بيروت، 1982، ص 589.

39 رشاد عارف، مرجع سابق، ص 221.

[40] الجامعة العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، مج3، 1956-1967، القاهرة، 1969.

[41] فيصل بن عبد العزيز (1906-1975)، ملك المملكة العربية السعودية من 1964 حتى 1975، لعب دورا كبيرا في استخدام البترول العربي كسلاح في حرب 1973 للضغط على الدول الغربية المؤيدة الكيان الصهيوني. للمزيد ينظر: معروف الدواليبي، مذكرات، الرياض، 1979، ص 163.

[42] صادق الشرع، حروبنا مع الكيان الصهيوني 1947-1973، مذكرات ومطالعات، دار الشروق، عمان (الأردن)، 1997، ص 349.